مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

تقرير حال القدس

خلال الفترة من نيسان/أبريل وحتى حزيران/يونيو 2011

تُصدره إدارة الإعلام والمعلومات
في مؤسسة القدس الدوليّة

تقرير حال القدس

خلال الفترة من نيسان/أبريل
وحتى حزيران/يونيو 2011

حول التقرير ومنهجيّته:

يرصد هذا التقرير تطوّر الأحداث في مدينة القدس على المستويين الميداني والسياسي خلال ثلاثة شهور. ويُقدّم التقرير قراءةً منهجيّة لهذه الأحداث تضعها في سياق الصراع بين مشروعٍ تهويديّ شامل يطال مختلف جوانب الحياة في المدينة، تُنفذه وترعاه دولة الاحتلال والجمعيّات المرتبطة بها، وبين محاولات مقاومة هذا المشروع من قبل المقدسيّين المعتمدين على قدراتهم الذاتيّة وقليلٍ من الدعم الخارجيّ.

ويتتبع التقرير **التطوّر الميدانيّ** لمشروع تهويد المدينة ومحاولات مقاومته من خلال مسارين أساسيّين هما:

التهويد الدينيّ والثقافيّ: ويشتمل هذا المسار على محاولات تغيير هويّة المسجد الأقصى والبلدة القديمة في القدس من خلال الحفريّات الهادفة لبناء مدينة تاريخيّة يهوديّة أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، ومن خلال بناء الكنس والمتاحف، فضلاً عن محاولة نزع الحصريّة الإسلاميّة للمسجد الأقصى وتحويله من معلمٍ إسلاميّ إلى موقعٍ دينيّ مشترك مفتوحٍ أمام أتباع الديانات كافّة. يُضاف إلى ذلك محاولة تغيير الطابع السكاني العربيّ للمنطقة المحيطة بالمسجد الأقصى والبلدة القديمة إلى طابعٍ يهوديّ، وتهجير سكان هذه المنطقة العرب إلى الأطراف. كما يشتمل هذا المسار على محاولة تسويق القدس سياحيّاً كـ«عاصمةٍ يهوديّة» وذلك من خلال المهرجانات والاحتفالات وتشجيع السياحة بهدف البحث عن الآثار وبناء المتاحف اليهوديّة في سائر أرجاء المدينة.

التهويد الديموغرافيّ: ويشتمل هذا المسار على مجالين أساسيين الأوّل هو محاولات زيادة عدد المستوطنين اليهود في المدينة من خلال بناء المستوطنات وتوسعتها وتقديم تسهيلات لمختلف الفئات

للسكن في القدس، ونقل مؤسسات الدولة المركزيّة إلى المدينة وتشجيع بناء المصانع ومراكز الشركات عالية التقنية في مركز المدينة لجذب اليد العاملة. أمّا المجال الثاني فهو محاولة تهجير السكّان المقدسيّين من خلال سحب بطاقات الإقامة ومصادرة الأراضي والعقارات وفرض ظروف معيشية واقتصاديّة صعبة عليهم، فضلاً عن بناء الجدار العازل.

أمّا **التطوّر السياسيّ** لمشروع التهويد فيتتبعه التقرير من خلال متابعة المواقف السياسيّة لأبرز الجهات الفاعلة في القدس والمؤثرة فيها وهي دولة الاحتلال والسلطة الفلسطينيّة وفصائل المقاومة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن بعدهم الدول العربيّة وبعض الدول الإسلاميّة. ويرصد التقرير مواقف هذه الأطراف من أبرز الأحداث الدائرة في القدس كما يرصد أي تطوّرٍ في الموقف السياسيّ العامّ لهذه الأطراف تجاه المدينة.

ملخص تنفيذي

بقي المشهد في مدينة القدس خلال الشهور الثلاثة التي يُغطيها التقرير على حاله، إذ استمرّ الاحتلال بالسير في مشروعه التهويديّ بذات السرعة والشمول، فيما بقي الجانب الفلسطينيّ والعربيّ والإسلاميّ دون أيّ تحرّك جدّي متكامل أو حتى تخطيط لتحرّكٍ كهذا في المستقبل القريب.

فعلى مستوى التهويد الثقافي والدينيّ شهد المسجد الأقصى في 21 حزيران/يونيو افتتاح موقع «أثريٍّ» جديدٍ في منطقة القصور الأمويّة الملاصقة للسور الجنوبيّ للمسجد، يُضاف إلى مجموعة المزارات في المدينة اليهوديّة التاريخيّة التي يبنيها الاحتلال في محيط المسجد الأقصى وأسفل منه. وكان الحضور الرسميّ في هذا الافتتاح لافتًا إذ حضره رئيس بلديّة الاحتلال في القدس ومدير شركة «تطوير القدس» ومدير هيئة الآثار في دولة الاحتلال ومجموعة من الشخصيات السياسيّة.

هذا الافتتاح جاء بعد تعرّض المدينة المقدّسة لمجموعة من الإجراءات التهويديّة خلال الفترة الماضية كانت أولى محطاتها في يوم الاثنين في 30 أيار/مايو الفائت إذ ناقش برلمان الاحتلال قانوناً يدعو لاستخدام الأسماء اليهودية فقط لأحياء القدس في كل حي فيه وجود يهودي، وما يترتب على ذلك من منع كتابة الاسم العربي على إشارات الطرق، ومنع استعمال الأسماء العربية في وسائل الإعلام الإسرائيلية الرسمية. وتزامناً مع جلسة الكنيست كُشف النقاب في أوائل شهر حزيران/ يونيو عن استغلال بلدية الاحتلال في القدس لمشروع «صيانة وتأهيل البلدة القديمة» لتهويد أسوار القدس وبنائها بما يتناسب مع التوصيف التوراتي للقدس إبّان عهد «المعبد الأوّل».

أمّا على مستوى التهويد الديمغرافي فقد تلقى الاستيطان في القدس دفعةً «إيجابّية» غير مسبوقة خلال زيارة رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو للولايات المتحدة الأميركيّة، حيث حظي خطابه أمام الكونغرس والذي أكّد فيه أن «القدس يجب أن لا تكون مقسمة بعد اليوم، بل يجب أن تظل دائماً العاصمة الموحدة لإسرائيل»، بعاصفة من التصفيق والاستحسان، مما أشار إلى وقوف المشرعين الأميركيّين خلفه في هذه السياسة حتى النهاية.

مدفوعًا بالدعم غير المسبوق الذي حظي به في واشنطن، عقد نتنياهو في 29 أيّار/مايو جلسة حكومية احتفالية بمناسبة «يوم القدس» في مسجد قلعة القدس في منطقة باب الخليل الملاصق لأسوار البلدة القديمة. خلال الجلسة صادقت الحكومة على خطة «ميروم» التي تهدف إلى «تعزيز

اقتصاد مدينة القدس» عبر تعزيز مكانتها كموقع سياحي وموقع بيوتكنولوجي، وقد نصت الخطة على صرف حوالي 290 مليون شيكل (ما يزيد عن 85 مليون دولار) سنوياً لدعم مدينة القدس.

جملة التحركات السياسيّة هذه جاءت مصاحبةً لـ»صحوةٍ» تجاه مكانة القدس، بلغت ذروتها خلال الفترة الماضية، على مستوى السياسيّين ورجال الأعمال والمؤسسات الأهليّة ومختلف قطاعات المجتمع؛ إذ شهدت القدس انتقال مجموعة من الشركات والمؤسسات الرئيسة في البلاد إليها، كان أبرزها القناة العاشرة الإسرائيلية. كما عقدت اللجنة الاقتصادية في برلمان الاحتلال في مطلع شهر حزيران/يونيو جلسة برلمانية خاصة لمناقشة موضوع نقل المكاتب الحكومية من تل أبيب إلى القدس، وفي السياق نفسه أرسل ناشطون إسرائيليون رسائل على الفايسبوك في 6/22 إلى الوزراء الإسرائيليين الذين يعتمدون تل أبيب مركزاً لمكاتبهم، يطالبونهم بنقل مكاتبهم إلى القدس.

الاهتمام المتزايد بمدينة القدس لدى مجتمع الاحتلال انعكس أيضًا في استطلاعات للرأي أجرتها عدّة جهات بالتزامن مع الذكرى الـ44 لاحتلال الجزء الشرقيّ من مدينة القدس، إذ أظهرت هذه الاستطلاعات رفْضَ غالبية «الإسرائيليين» تقسيم مدينة القدس، حيث رفض 66% التنازل عن أجزاء من المدينة المقدسة للفلسطينيين أو تقسيمها، حتى ضمن اتفاقية سلام مع الجانب الفلسطيني. كما عارض 73% من المستطلعين الإشراف الدولي على الأماكن المقدسة في شرقيّ القدس ضمن إطار اتفاق سلام مع الفلسطينيين. لكن في الوقت نفسه الذي أجمع فيه سكان دولة الاحتلال على تمسّكهم بالقدس «موحّدة»، أظهر استطلاعٌ للرأي نشرته صحيفة يديعوت أحرنوت أنّ 15% من سكان دولة الاحتلال فقط يرغبون في واقع الأمر بالعيش في مدينة القدس.

وتظهر هذه الأرقام أنّ الموقف من القدس بالنسبة لمجتمع الاحتلال هو موقفٌ أيديولوجيّ بالدرجة الأولى ولا يعتمد على مصالح أو منافع شخصيّة، فالقدس ليست مدينةً مغريةً للعيش فيها من الناحية الاقتصاديّة أو الخدميّة إذا ما قورنت بالمدن الأخرى وعلى الأخص «تل أبيب»، ومع ذلك فإنّ الغالبيّة تتمسك بها لما لها من رمزيّة دينيّة وقوميّة.

في مقابل هذه التطوّرات الميدانيّة والسياسيّة من جانب الاحتلال بقي الوضع على الجانب الفلسطينيّ يُراوح مكانه رغم توقيع حركتي فتح وحماس على اتفاق المصالحة بينهما في العاصمة المصريّة في بداية شهر أيّار/مايو، إذ إنّ شيئًا على أرض الواقع لم يتغيّر. وكان من اللافت للنظر في هذا الإطار

أنّ مواقف قادة الفصائل الفلسطينية المتعلقة بالقدس ظلت في دائرة توصيف الأوضاع، وحثّ الجهات المختلفة على العمل، من دون تقديم خطواتٍ عمليّة محددة تنسجم مع الأجواء الإيجابيّة الجديدة المفترضة بعد توقيع اتفاق المصالحة.

التحرّك السياسيّ الفعليّ الوحيد الذي شهدته الفترة الماضية كان في مواجهة منظمة اليونسكو التي غيّرت من توصيف مدينة القدس على موقعها على شبكة الإنترنت معتبرةً المدينة عاصمة لـ «إسرائيل»، قبل أن تعود وتتراجع عن خطوتها هذه لاحقًا. الكثيرون نظروا إلى هذه «المواجهة» على أنها معركة من معارك الدفاع عن القدس، أو جبهة سياسية نجحت القوى الإسلامية والعربية بالدفاع فيها عن المدينة المقدسة ومكانتها وهويتها. وكأنّ مكانة القدس وهويتها تُحدّد من قبل المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتي من المفترض أن نكون قد أصبحنا واعين لهامشية دورها وضعف «شرعيتها» إذا لم تستند إلى قوة أو طغيان. ففسحة الوقت والاهتمام التي منحناها لقرار اليونسكو، كانت أجدر لو تكون ثابتة في جداولنا اليومية للمدينة نفسها، لا لجدل حول كمالية بالكاد تقدّم أو تؤخر شيئاً في صراع الأرض والسكان والهوية.

إنّ قراءةً سريعةً في مجمل التطوّرات خلال الشهور الثلاثة الماضية تُظهر واقعًا غريبًا يصعب تفسيره، حيث إنّ الاحتلال صاحب القوّة المسيطر على المدينة والمتحكم فيها يعمل بسرعةٍ غير مسبوقة لتهويدها وكأنّه سيفقدها بين لحظةٍ وأخرى، وهو يُسخّر في سبيل ذلك كلّ ما يملكه من قوّة وعلاقاتٍ دبلوماسيّة وموارد اقتصاديّة. أمّا الطرف الفلسطينيّ، الذي يخسر المدينة فعلاً، فيبدو مرتاحًا مكتفيًا بتوصيف الواقع دون أن تكون المدينة على رأس الأولويّات السياسيّة لأيّ من الأطراف ودون أن يتحرّك أي تيّار أو جهة أو حركة سياسيّة لوضع مخطط جديّ متكامل لمواجهة مشروع التهويد في القدس وكأنّ بقاءها عربيّةً إسلاميّة مضمونٌ بالنسبة لهم دون عملٍ أو جهد بل بمجرّد الخطابات والكلمات.

ونحن هنا لا بدّ من أن نُحّذر الجميع من أنّ بقاء المسجد الأقصى قائمًا وبقاء الهويّة العربيّة والإسلاميّة الطاغية في البلدة القديمة، يجب أن لا يُشكّل مصدرًا للاطمئنان والتراخي، فالاحتلال لا يحتاج من أجل تهويد المدينة لهدم مسجدها وحجارتها حجرًا حجرًا، بل يكفيه أن يُهجّر أهلها ويقهرهم، ويُعيد تشكيل رواية التاريخ فيها حتى تُصبح معالمها وحجارتها جزءًا من «التاريخ اليهوديّ» للمدينة بدل أن تكون جزءًا من تاريخها العربيّ والإسلاميّ، وعندها يكون الأوان قد فات لحماية ما تبقّى من القدس.

محتويات التقرير:

أوّلاً: الموقف الميداني في القدس:

تطوّر مشروع التهويد الديني والثقافي:

- موقع أثريٌّ جديد ملاصقٌ للمسجد الأقصى يُضاف إلى مزارات المدينة اليهوديّة التاريخيّة.
- القدس...تهويد المدينة قولاً وفعلاً.

تطوّر مشروع التهويد الديموغرافي:

- الاستيطان لن يتجمّد ... «ولا حتى لثلاث ساعات».
- سلوان والعيسويّة، مواجهة مستمرّة مع شرطة الاحتلال.
- «صحوةٌ» في الوعي «الإسرائيليّ» تجاه المدينة المقدّسة.

ثانياً: الموقف السياسيّ في القدس:

- المصالحة الفلسطينيّة، هل انعكست واقعًا في القدس؟
- القدس: عن مكانة المدينة، وواقع المكان.
- سكان دولة الاحتلال يرفضون التنازل عن القدس ولا يرغبون بالعيش فيها.
- نواب القدس ووزيرها السابق: الشرعية في مواجهة الاحتلال.

تقرير حال القدس

خلال الفترة من نيسان/أبريل
وحتى حزيران/يونيو 2011

أوّلاً: تطوّر الموقف الميدانيّ في القدس:

موقع أثريٌّ جديد ملاصقٌ للمسجد الأقصى يُضاف إلى مزارات المدينة اليهوديّة التاريخيّة:

في 2011/6/21 افتتحت سلطات الاحتلال موقعاً «أثريّاً» جديدًا أمام الزوار في منطقة القصور الأمويّة الملاصقة للسور الجنوبيّ للمسجد الأقصى. الحفريّات في الموقع كانت قد بدأت في سبعينيّات القرن الماضي مع البعثة الرسميّة لدولة الاحتلال التي كان يُشرف عليها «بنيامين مزار»، واستمرّت ولكن ببطء على مدار العقود الثلاثة وكان الجهد الرئيس لعالمة الآثار الصهيونيّة «إيلات مزار» والتي أثارت معظم اكتشافاتها ورواياتها التاريخيّة جدلاً واسعاً حول صدقيّتها ومدى محاولتها تفسير الواقع وتحويره ليُطابق الرويات التوراتيّة عن تاريخ القدس، ومنذ ما يزيد على عام قرّرت سلطات الاحتلال تجهيز المكان وافتتاحه أمام الزوّار كجزءٍ من المدينة اليهوديّة التاريخيّة التي يبنيها الاحتلال في محيط المسجد الأقصى وأسفل منه.

ولا يحتوي الموقع على أيّ بناءٍ أو آثار ذات دلالة واضحة، وإنّما مجرّد مجموعة من الجدران والأسوار التي اختلف علماء الآثار الصهاينة حول وجهة استعمالها فبعضهم ومنهم «إيلات مزار» رأوا أن هذه الآثار هي لإحدى بوابات «المعبد الأوّل» المذكورة في الروايات التاريخيّة اليهوديّة، فيما اعتبرها البعض «غرفًا للتخزين»، وفي المكان أيضًا آثار رومانيّة وآثار من القصور الأمويّة تمّ تجاهلها تمامًا في التعريف المعتمد للموقع والآثار التي وُجدت فيه.

الحفريّات والاكتشافات الرئيسة في الموقع انتهت في معظمها في ثمانينيّات القرن الماضي، ولم تُعدّ من قبل ذات أهميّة لافتتاحها أمام الزوّار، ولكن مع تكثيف دولة الاحتلال جهودها لبناء «المدينة اليهوديّة التاريخيّة» منذ بداية الألفيّة الجديدة، عاد الاهتمام بالمكان ليوضع على خارطة المزارات الأثريّة، وقد موّل تأهيل هذا الموقع زوجان من يهود الولايات المتحدة، وشارك في مراسم الافتتاح رئيس بلديّة الاحتلال في القدس «نير بركات»، ومدير هيئة الآثار في دولة الاحتلال، ومدير شركة تطوير شرقيّ القدس و «إيلات مزار».

وبغض النظر عن أيّ جدلٍ تاريخيّ حول المكان والآثار الموجودة فيه، فإنّ هذا الموقع بما يُروّج له من طابع وهويّة دينيّة تاريخيّة يهوديّة، يعد اعتداءً على المسجد نفسه وجزءًا من سعي الاحتلال لنزع الهويّة الإسلاميّة عن المسجد الأقصى وتحويله إلى مزارٍ سياحيّ مفتوحٍ لأتباع جميع الديانات. وللتعامل مع هذا الأمر لا يُجدي مجرّد التحذير من مخاطره وتهويل حجمه والتخويف منه، ولكن لا بدّ من محاولة تقديم رواية لتاريخ المكان وآثاره -التي هي بالفعل موجودة- تتوافق مع التاريخ الحقيقيّ للمكان وطابعه العربيّ والإسلاميّ والترويج لها بنفس القوّة والحجم الذي يُروّج فيه الاحتلال للرواية اليهوديّة لتاريخ القدس.

القدس...تهويد المدينة قولاً وفعلاً:

ناقش الكنيست الإسرائيلي يوم الاثنين في 30 أيار/مايو الفائت قانوناً يدعو لاستخدام الأسماء اليهودية فقط لأحياء القدس في كل حي فيه وجود يهودي، وما يترتب على ذلك من منع كتابة الاسم العربي على إشارات الطرق، ومنع استعمال الأسماء العربية على وسائل الإعلام الإسرائيلية الرسمية. وقد اقترحت القانون عضو الكنيست تسيبي حوطوبلي عن حزب الليكود اليميني، مستندة في تبريرها لاقتراح القانون إلى ما قاله ديفيد بن غوريون منذ عشرات السنين: «تماماً كما لا نعترف بالحقوق السياسية للعرب في أرضنا، يجب أن لا نعترف بحقوقهم الروحية هنا، ولا بتسمياتهم التي تُعطي طابعاً عربياً للمدينة.» وأضافت حوطوبلي أن الموافقة على هذا القانون جزء من نضال الشعب اليهودي لجعل القدس عاصمة أبدية له.

وتزامناً مع جلسة الكنيست كُشف النقاب في أوائل شهر حزيران/يونيو عن استغلال بلدية الاحتلال في القدس لمشروع «صيانة وتأهيل البلدة القديمة» لتهويد أسوار القدس وبنائها بما يتناسب مع التوصيف التوراتي للبلدة القديمة إبان فترة «المعبد الأول». وكان العمل بهذا المشروع قد بدأ منذ عام 2007 بهدف «ترميم» جدران السور وتنظيف واجهته»، وقد أُنجز العمل بالجزء الممتد من باب الخليل حتى باب الساهرة.

وكانت جهات فلسطينية وأردنية قد حذرت من أن مشروع الترميم هذا ليس سوى غطاء لتهويد معالم المدينة، وذلك ما تبيّن بالفعل في شهر حزيران/يونيو إبان العمل في «ترميم» باب العمود، إذ إنّ جسمًا حجريًّا كبيرًا أُضيف إلى رأس مدخل الباب، وأوصاف هذا الجسم الحجري تتطابق مع رؤوس الأبراج التي يُفترض أنها ستكون موجودة على أجزاء من سور «المعبد». وكان الشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلاميّة العليا في القدس قد أكد سابقاً أن الاحتلال ثبّت نقوشاً

رخامية تحمل رموزاً يهودية فوق باب العامود، وهي لا تزال مغطاة بالقماش لحرص الاحتلال على تغليف اللوحات الرخامية المفبركة بما يوحي بقدمها.

وقد كان الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية للدفاع عن القدس والمقدسات الدكتور حسن خاطر قد حذّر في شهر نيسان/أبريل أن سلطات الاحتلال قد بدأت بمشروع تهويد البلدة القديمة يطال ويهدّد ما بين 6 آلاف إلى 8 آلاف معلم داخل أسوارها.

إن هذه التطورات القانونية والميدانية في ملف تهويد المدينة هي مؤشر على التقدم الحاصل في مشروع تهويد الطابع الثقافي والعمراني وحتى الديني، إذ إن تهويد أبواب البلدة القديمة بهذا الشكل يعني بداية فعلية لبناء «المعبد» من دون أن تدق الجهات المعنية ناقوس الخطر تاركة بلدية الاحتلال تعمل بمشروعها على قدم وساق دون ضغط من أحد. هذا وبث مركز إعلام القدس في 16 حزيران/يونيو الماضي أن أطقمًا من بلدية الاحتلال قامت باستبدال اسم «شارع السلطان سليمان» المحاذي للبلدة القديمة بما يُسمّى «شارع السلطان الياهو»، كدليل حي وحديث على عملية تنفيذ مشروع عبرنة الأسماء، حتى قبل إقرار القانون. وإذا ما تكامل مشروع تهويد أسوار البلدة القديمة ومشروع عبرنة أسماء الأحياء في القدس ككلّ فإنّ ذلك يعني تطوّرًا خطيرًا باتجاه تشويه تاريخ وتراث وحضارة القدس العربيّة والإسلاميّة، وبمعنى آخر فإنّ هذا سيعني تهديدًا مباشرًا لأحقيّة العرب والمسلمين بالمدينة.

الاستيطان لن يتجمّد ... «ولا حتى لثلاث ساعات»:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير تصاعداً في لهجة المواقف السياسية الإسرائيلية المتعلّقة بتجميد الاستيطان، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية. المرحلة الأولى، التي سبقت زيارة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحدة الأميركية، وكانت بمثابة مرحلة طمأنة لإسرائيل دولة وشعباً تمثّلت بخطاب نتنياهو أمام الكنيست في الذكرى 107 لرحيل مؤسسة الصهيونية ثيودور هرتزل، والذي وضع فيه نتنياهو 6 شروط أساسية لأي سلام مع الفلسطينيين، وهي:

1) اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل وطناً قومياً للشعب اليهودي.
2) أن تشكّل المفاوضات الحلّ النهائي للخلاف ولا تترتب عنها أي مطالب على إسرائيل.
3) أن تتم معالجة مسألة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود الدولة اليهودية.
4) أن تكون الدولة الفلسطينية المستقبلية غير مسلحة، إذ إن قيامها وفق معاهدة السلام فحسب لا يضمن أمن إسرائيل، وأن تنتشر قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي على طول نهر الأردن.
5) أن جميع المستوطنات القائمة ستكون جزءاً من دولة إسرائيل ولن يتم التخلي عن أي منها.
6) أن مدينة القدس ستبقى العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل.

ويحمل هذا الخطاب في طياته رسائل سياسية متعددة، عدا عن تحديه الواضح للقوانين والمواثيق الدولية بموضعين مهمّين: أولهما رفض العودة إلى حدود العام 67 بما في ذلك القدس وهي الحدود التي أقرتها الهيئات والمنظمات الدولية، مع الإشارة هنا إلى أن المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة ذكر أنه بحلول شهر أيلول/سبتمبر سيكون هناك إعلان أحادي الجانب للدولة الفلسطينية بحدود العام 1967 وعاصمتها شرقي القدس إذا ما استمر نتنياهو على موقفه. أما الموضع الثاني فهو اشتراط نتنياهو منع وجود قوة عسكرية داخل أي دولة فلسطينية مستقبلية، مع أن القانون الدولي يحفظ حق كل دولة بالدفاع عن نفسها، وإذا لم يكن هناك منظومة دفاعية مؤلفة من قوة عسكرية في البلاد فذلك يعني عدم إمكانية حفظ هذه الدولة لحقوقها والدفاع عن كيانها.

وعدا عن كونها مرحلة طمأنة بعدم التنازل عن عدد من الثوابت الإسرائيلية المشتركة بين جميع القوى السياسية في إسرائيل، شكّلت فترة ما قبل زيارة واشنطن مرحلة تحسّب لجميع الاحتمالات التي قد تقوم إبان الزيارة، ومن ضمنها احتمال زيادة الضغوطات من قبل الولايات المتحدة لوقف الاستيطان، ففي 19 أيار/مايو – وهو اليوم ذاته الذي توجه فيه نتنياهو مساءً إلى واشنطن- وافقت وزارة الداخلية على بناء 620 وحدة استيطانية جديدة شرقي القدس، وأعلنت لجنة التنظيم والبناء في بلدية القدس عن مشروع استيطاني جديد يتضمن بناء 1550 وحدة جديدة شرقي القدس كذلك.

إلا أن نتائج الزيارة إلى واشنطن كانت إيجابية ومشجعة جداً للجانب الإسرائيلي. فجاء خطاب نتنياهو أمام الكونغرس متمّماً لخطابه السابق أمام الكنيست، وكانت المرحلة الثانية من المواقف السياسية الشديدة اللهجة، إذ أكد نتنياهو في خطابه أمام الكونغرس علناً «أن القدس يجب أن لا تكون مقسمة بعد اليوم، بل يجب أن تظل دائماً العاصمة الموحدة لإسرائيل»، وما يترتب على هذا الإعلان من رفض واضح لجميع المفاوضات التي تتحدث عن خطوط الـ 67، أو من إقامة عاصمة للفلسطينيين شرقي القدس.

وهذا الخطاب هو بمثابة اختبار للموقف الحقيقي للولايات المتحدة الأميركية من الاستيطان، واختبار لمدى جدية التصريحات التي تصدر عن شخصيات رسمية أميركية مناهضة للاستيطان، وكانت حصيلة الاختبار دعم أمريكي وتشجيع للخطوات الاستيطانية، تجسّد بعاصفة التصفيق التي حظي بها نتنياهو بعد عبارته هذه التي لا تشي أبدًا بصدمة الحاضرين أو اختلافهم مع هذا الموقف.

المرحلة الثالثة والأخيرة لم تتمثّل بمجرد تصريح من الكنيست أو الكونجرس، بل بجلسة حكومية احتفالية انعقدت بمناسبة «يوم القدس» في 29 أيار/مايو في مسجد قلعة القدس في منطقة باب الخليل الملاصق لأسوار البلدة القديمة، والذي تم تهويده وتحويله إلى متحف «قلعة داود».

وخلال هذه الجلسة صادقت الحكومة على خطة «ميروم» وهي خطة تهدف إلى تعزيز اقتصاد المدينة عبر تعزيز مكانتها كموقع سياحي وموقع بيوتكنولوجي. وتنص الخطة على صرف حوالي 290 مليون شيكل (ما يزيد عن 85 مليون دولار) سنوياً لدعم مدينة القدس، يخصص 145.5 مليون شيكل منها للقطاع السياحي، و71.4 مليون شيكل لتطوير الصناعات البيوتكنولوجية يندرج ضمنها إعداد الأبحاث المناسبة وتوفير البنى التحتية من مختبرات علمية وإعطاء منح وقروض للشركات في هذه الصناعات، أمّا الـ 70.5 مليون شيكل المتبقية فهي مرصودة لدعم الاقتصاد بشكل عام وجذب السكان المنتجين إلى المدينة، وستستغلّ لتأهيل الأماكن العامة وتمويل الأبحاث الأكاديمية والمشاريع السكنية للطلاب وغيرها.

إن اجتماع الحكومة الإسرائيلية في شرقي مدينة القدس وإقرارها لهذه الخطة هو تأكيد وتنفيذ للرسالة السياسية التي وجهها نتنياهو في خطابه أمام الكونغرس للمجتمع الدولي أن لا تفاوض على مدينة القدس، وإن الخطة التي تمت المصادقة عليها هي تأكيد أيضاً أن مدينة القدس هي «العاصمة الموحدة للشعب اليهودي»، وأن الحكومة الإسرائيلية تعمل جاهدة لإنماء هذه المدينة وتهيئتها لإعلانها كذلك في وقت قريب. وفي خطوة لا تقل عن سابقتها بالدلالة السياسية، كان قد تمّ في 25 ايار/مايو تدشين حي استيطاني جديد في رأس العامود في شرق القدس، يطل مباشرة

على المسجد الأقصى، ويسمى «معاليه زيتيم» (التي تعني بالعبرية مرتفعات الزيتون)، بمشاركة وزراء ورئيس وأعضاء الكنيست من اليمين.

إن هذه المراحل السياسية الثلاث تتكامل مع بعضها البعض وتوجه في طيها رسالتين أساسيتين: الأولى أنه لن يتم التفاوض على مدينة القدس لا شرقيها ولا غربيها، وأن «إسرائيل» لن تقبل بالعودة إلى حدود الـ 67، وثانيها أن التوسع الاستيطاني شرقي القدس قائم ولن يتوقف مهما كان، أو كما قال وزير الخارجية الإسرائيلي «أفيغدور ليبرمان»: لن يكون هناك تجميد للاستيطان «ولو حتى لثلاث ساعات».

سلوان والعيسويّة، مواجهة مستمرّة مع شرطة الاحتلال:

شهدت الشهور الثلاثة التي يُغطيها التقرير تصاعدًا في المواجهات بين الشبّان والأطفال المقدسيّين وشرطة الاحتلال في القدس، وكان حيّا سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك والعيسويّة الواقع في وسط القدس شمال الجامعة العبريّة بؤرتي المواجهة الرئيستين في المدينة إذ لم يمرّ أسبوع دون وقوع اشتباكات بين سكان هاتين المنطقتين من جهة والمستوطنين وشرطة الاحتلال من جهةٍ أخرى. وكانت الاشتباكات تندلع في هاتين المنطقتين على الدوام نتيجةً لاستفزاز المستوطنين وعناصر الشرطة للسكان المقدسيّين إمّا من خلال الاعتداء المباشر على الأشخاص والمنازل أو من خلال الاستخدام المفرط للقوّة من قبل الشرطة وتعمّد إهانة الأهالي خلال عمليات دهم المنازل وتفتيشها.

أبرز المواجهات اندلعت خلال إحياء المقدسيّين لذكرى النكبة في منتصف شهر أيّار/مايو وذكرى النكسة في بداية شهر حزيران/يونيو إذ شهدت بلدة العيسويّة خلال المناسبة مواجهاتٍ عنيفة أصيب واعتقل خلالها العشرات من سكّان البلدة، وقد حاول وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال «إسحاق اهرونوفيتش» زيارة البلدة إثر المواجهات فانهال عليه السكان بالحجارة والزجاجات الفارغة، الأمر الذي أدى إلى إلغاء الزيارة وانسحابه فورًا.

أمّا ضاحية سلوان فقد شهدت إصابة واعتقال مئات من أبنائها خلال إحيائها للمناسبتين، وقد استدعت شرطة الاحتلال عددًا من الشخصيّات البارزة في سلوان وهددتهم بعمليات انتقامية وقمعية لأهالي البلدة بشكل عام في حال لم يتم وقف المواجهات خلال أيّام.

ويعود سبب تركّز المواجهات مع شرطة الاحتلال في هاتين المنطقتين بالذات إلى سعي الاحتلال للاستيلاء على مساحة واسعة من أراضيهما ورغبته في تهجير سكانهما، ما يعني بالضرورة كثرة أوامر الهدم ومصادرة الأراضي فيهما لصالح المستوطنات، كما يعود في جزءٍ منه إلى وجود احتكاكٍ دائم مع المستوطنين فيهما إذ تُحاصر المستوطنات بلدة العيسويّة من ثلاث جهات فيما يحدها من الجهة الرابعة الجدار الفاصل، أمّا ضاحية سلوان فيسعى الاحتلال لتحويل مساحةٍ كبيرةٍ منها إلى مدينةٍ يهوديّة تاريخيّة تُسمّى «مدينة داود»، كما توجد فيها مجموعةٌ من البؤر الاستيطانيّة أبرزها وأكثرها افتعالاً للمشكلات «بيت يوناتان» الموجودة في حيّ وادي الحلوة شمال ضاحية سلوان.

وتستخدم شرطة الاحتلال خلال مواجهتها للسكان المقدسيّين أساليب قمعيّة وحشيّة إذ شهدت أكثر من حادثة تكسير جنود الاحتلال لعظام المتظاهرين، أو إلقاء القنابل المسيلة للدموع على المنازل مما أدّى في إحدى الحالات إلى وفاة طفل رضيع داخل منزل ذويه إثر استنشاقه للغاز. وإثر انتهاء المواجهات تشنّ شرطة الاحتلال حملة اعتقالات بين المقدسيّين تستهدف في المقام الأوّل الأطفال المشاركين في التظاهر وإلقاء الحجارة وقد أظهر تقرير لمنظمة الحقوق المدنيّة الإسرائيليّة أنّ شرطة الاحتلال اعتقلت ما يزيد عن 1200 طفلٍ مقدسيّ منذ بداية عام 2010 وحتى منتصف عام 2011 للتحقيق معهم، واعتقلت 759 طفلاً آخرين بتهمة الاشتباه بولائهم، وأحيل 226 منهم للمحاكمة، ومن بين الأطفال المعتقلين من تقلّ أعمارهم عن 12 سنة.

وتتعمد شرطة الاحتلال مداهمة منازل المقدسيّين ليلاً لاعتقال الأطفال، وانتزاعهم من فراشهم، مع عصب أعينهم وربط أيديهم، وتهديدهم بالتحقيق معهم بغياب والديهم. وذلك بهدف زرع الرعب في نفوسهم ووقفهم عن التفكير بالمشاركة في أيّ مواجهات مستقبليّة مع شرطة الاحتلال. ولا يقتصر استهداف الاحتلال للأطفال على الاعتقال فشرطة الاحتلال تفرض عليهم أيضًا الإقامة الجبريّة في منزل ذويهم لفترات تزيد عن أسبوعين يُحرمون خلالها حتى من التوجه لمدارسهم، كما تلجأ شرطة الاحتلال في بعض الأحيان إلى إبعاد الأطفال عن منازلهم إلى منازل أفراد من العائلة يسكنون في أحياء في أطراف القدس أو حتى خارج الجدار العازل وذلك لفترات طويلة وفي بعض الأحيان تكون أحكام الإبعاد دائمة وغير محددة بفترة معينة.

وقد انعكس هذا الاستهداف المتعمد والتعسفي للأطفال على مستواهم الدراسي في ضاحية سلوان خصوصًا إذ أظهرت دراسة أعدها طاقم من الباحثين والمتطوعين بإشراف لجنة الدفاع عن بلدة سلوان وحي البستان أن 76 % من أطفال سلوان تراجعوا بتحصيلهم العلمي، وأنّ ما نسبته 42 % ظهرت عليهم مظاهر اضطراب في النمو وكوابيس ليلية، فيما أظهر 62 % عدوانية تجاه الآخر.

في الوقت ذاته فإنّ شرطة الاحتلال تتجاهل بشكلٍ مقصود أي بلاغ يُقدمه السكان المقدسيّين في هذين الحيّين وفي سائر أحياء القدس، حول تعرّضهم لاعتداء من قبل المستوطنين وفي حال تدخلت فإنّها تتدخل لصالح المستوطنين اليهود حتى وإن كان المتقدم بالبلاغ مقدسيًّا.

إنّ استمرار قمع شرطة الاحتلال للمقدسيّين في العيسويّة وسلوان وسائر أحياء القدس، دون وجود من يُسند المقدسيّين في مواجهتهم هذه ولو حتى بتغطيةٍ إعلاميّة مناسبة تُظهر حجم المعاناة اليوميّة التي يعيشونها، ومع غياب من يتبنى قضاياهم أو يُدافع عنهم قانونياً أمام محاكم الاحتلال لا تعني فقط استمرار معاناتهم، بل أنّ ذلك سيدفعهم أيضاً باتجاه تخفيف حدّة المواجهة رغم أنّها الوسيلة الوحيدة المتبقية لهم للدفاع عن حقوقهم، مما قد يُشجع الاحتلال ويُسهّل الطريق أمامه لاستكمال مخططاته بالاستيلاء على أراضي هاتين المنطقتين وتهجير سكانها وتحويلهما لمستوطنات أو أحياء يهوديّة خالصة، مع ما يعنيه ذلك من عزلٍ للأحياء العربيّة في شمال القدس عن سائر المدينة، وتطويق البلدة القديمة والمسجد الأقصى بأحياء يهوديّة يُشارك سكّانها ويُسهلون الاعتداء على المسجد الأقصى ويُسهمون في تغيير الطابع العربيّ والإسلاميّ لمركز مدينة القدس.

«صحوةٌ» في الوعي «الإسرائيليّ» تجاه المدينة المقدّسة:

شهدت الشهور الثلاثة الماضية استمرار الدعوات والتحركات لإعادة الاهتمام للقدس كـ«عاصمة فعليّة» لدولة الاحتلال، في امتدادٍ لـ«صحوةٍ» تجاه مكانة القدس ومركزيّتها بدأت في مجتمع الاحتلال منذ سنوات قليلة، وأخذت تشتدّ مع مرور الوقت حتى بلغت ذروتها خلال الفترة الماضية على مستوى الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات الأهليّة ومختلف قطاعات المجتمع.

ففي الـ17 من أيّار/مايو أجبر «رونالد لودير»، مالك ثاني أكبر حصّة رئيسة في القناة العاشرة الإسرائيلية، إدارة القناة على «إجراء الترتيبات اللازمة» لنقل القناة من منطقة جيفاتايم المجاورة للقدس إلى المدينة ذاتها. وكان لودير قد عقد لقاءً مع رئيس بلدية الاحتلال في القدس، نير بركات، وعدد من الأشخاص رفيعي المستوى في القناة بهدف تسهيل الانتقال. وقال بركات أنّه أصدر الأوامر إلى مساعديه بتقديم عرضٍ «مغرٍ» للقناة، بحيث «يصعب على القناة رفضه». وفي اليوم ذاته أعلن غلين بيك، وهو إعلامي أمريكي يهودي محافظ، عن نيّته إجراء رالي في القدس في آب/ أغسطس القادم، بهدف «استعادة الشجاعة» في القدس، و«الوقوف إلى جانب إسرائيل».

بعدها بـ12 يومًا أقرت حكومة الاحتلال في جلسةٍ لها على أسوار بلدة القدس القديمة، هي الأولى في تاريخ الدولة، تخصيص مبلغ يزيد عن 80 مليون دولار لتهويد القدس، تحت مسمى دعم اقتصاد مدينة القدس على مدى خمس سنوات، وخاصة في المجال السياحي ودعم المحور البحثي في مدينة القدس، ودعم مخططات منطقة الحائط الغربي للمسجد الأقصى (حائط البراق).

وفي مطلع شهر حزيران/يونيو عقد برلمان دولة الاحتلال «الكنيست» جلسة استماع للحكومة لمناقشة وضع القدس في الذكرى الـ44 لاحتلال شطرها الشرقيّ على ضوء التقاريرً الإحصائيّة التي أصدرها مركز الإحصاء الإسرائيلي وبلديّة الاحتلال في القدس ومركز القدس لأبحاث إسرائيل، والتي تناولت الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في القدس وأظهرت تراجع الأحوال الاقتصادية في المدينة مقارنة بباقي المدن الإسرائيلية، حيث ترتفع نسبة البطالة عنها في تل أبيب وأسدود وبئر السبع وحيفا وبتاح تكفا، كما ترتفع نسب الولادات عنها في سائر المدن الإسرائيلية. وتُظهر الأرقام استمرار الهجرة السلبية من المدينة إذ بلغ عدد من غادر المدينة من اليهود 7350 فرداً في 2010، نصفهم في الفئة العمرية 20-34، أمّا نسبة العاملين فبلغت 46 % فقط بين إسرائيلي القدس، مقارنة بنسبة 57 % بين الإسرائيليين ككل. وقد علّق تقرير مركز الإحصاء على هذه النتائج بالقول أنّه «في حين تشير جميع التصريحات السياسية إلى القدس كعاصمة للدولة الإسرائيلية، فإن الواقع لا يعكس كونها مدينة كبيرة أو حديثة بقدر المدن الإسرائيلية الأخرى، ومؤشرات المعيشة فيها لا تليق بمكانتها كأهم مدن إسرائيل»

رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو ألقى خلال جلسة الاستماع هذه باللوم على الشباب الإسرائيلي لأنّهم يتخلّون عن القدس، ولكنّه وعد بالمقابل بإجراء التحسينات اللازمة على البنية التحتية التي ستغيّر هذا الواقع، وتدفع الشباب للبقاء في القدس وبنائها. ووعد نتنياهو ببناء المزيد من المدارس وتحسين المواصلات إلى المدينة وفي أرجائها.

إلى جانب جلسة الاستماع، وفي اليوم نفسه، عقدت اللجنة الاقتصادية في برلمان الاحتلال «الكنيست» جلسة برلمانية خاصة لمناقشة موضوع نقل المكاتب الحكومية من تل أبيب إلى القدس، وهي الخطوة التي من المفترض أن تخلق المزيد من فرص العمل لليهود في القدس. وقدّرت منظمة هيتوريرت يوروشالايم الناشطة سياسياً أنه في حال تمّ نقل بعض مكاتب الحكومة إلى القدس، فإن ذلك سيوفر حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة فرصة عمل إضافية للسكان اليهود في القدس. بعدها بـ4 أيّام أصدر وزير خارجية الاحتلال أفيجدور ليبرمان أمراً يرغم الدبلوماسيين الجدد في وزارة الخارجية على زيارة المناطق المحتلة والتجول في منطقة الخليل وبيت لحم وشرقيّ القدس، من أجل «تمثيل إسرائيل بشكل أفضل في الدول التي سيخدمون فيها».

وفي السياق نفسه أرسل ناشطون إسرائيليون رسائل على الفايسبوك في 6/22 إلى الوزراء الإسرائيليين الذين يعتمدون تل أبيب مركزاً لمكاتبهم، يطالبونهم بنقل مكاتبهم إلى القدس. كما حاول بعض الناشطين الوصول إلى مكاتب الوزراء في تل أبيب وإغلاقها بالسلاسل لمنع الدخول إليها.

وقبل أن ينتهي شهر حزيران/يونيو أعلنت سلطة تطوير القدس أنها ستستثمر ١٥ مليون شيكل لتطوير شارع «يتسيب» في المنطقة الصناعية عطروت - قلنديا شمال القدس، وذلك نتيجةً لازدياد الطلب على فتح الأعمال الجديدة في القدس بنسبة 30 % مقارنةً بعام 2009.

ولم يكن مؤشر ازدياد عدد الأعمال الجديدة في القدس وحده الذي أظهر ازدياد الإقبال اليهوديّ على القدس خلال عام 2010، إذ أظهرت الأرقام الصادرة عن بلدية القدس ومعهد القدس لأبحاث إسرائيل بلوغ عدد السياح رقماً قياسياً وصل إلى حوالي 2.8 مليون سائح.

إنّ مجمل هذه المؤشرات والتحركات تقودنا للاستنتاج أنّ مسألة حسم مصير وهويّة القدس كـ«عاصمةٍ يهوديّة موحدةٍ» لدولة الاحتلال لم تعد مجرّد بندٍ على الأجندة السياسيّة، وإنّما أصبحت تُشكّل هاجسًا لمجتمع الاحتلال بأكمله وبكافّة أطيافه، هاجسًا لا يرتبط فقط بالمكانة الدينيّة والقوميّة للقدس، وإنّما على ما يبدو يرتبط أيضًا بسؤال مصير دولة الاحتلال وقدرتها على الاستمرار كدولةٍ «للشعب اليهوديّ» فهي إن لم تكن قادرة على تحقيق عاصمتها «اليهوديّة» بعد 44 عامًا على إكمال احتلالها، فهل هي قادرةٌ على الاستمرار كدولة ومشروعٍ قوميّ يهوديّ أصلاً.

ثانيًا: تطوّر الموقف السياسيّ في القدس:

المصالحة الفلسطينيّة، هل انعكست واقعًا في القدس؟:

شهدت العاصمة المصريّة يوم 4 أيّار/مايو توقيع حركتي فتح وحماس على اتفاق المصالحة، الذي طالما انتظره الفلسطينيّون أينما وُجدوا. وقد استقبل المقدسيّون هذا الاتفاق بالكثير من الترحيب والتفاؤل بأن تُعينهم المصالحة على مواجهة هجمة التهويد الشرسة التي يتعرضون لها ومدينتهم.

وزير القدس السابق خالد أبو عرفة قال: «إن المصالحة تعني دخولنا لمنعطف جديد مع الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس كونها مدينة محتلة»، معبرًا عن تفاؤله للتوقيع على الاتفاقية، أما النائب المقدسي أحمد عطون فوجه رسالة للمتصالحين بأن تكون القدس على سلم أولويات هذه الأطراف الفلسطينية والعربية، وأن تكون هناك خطة طوارئ لحماية القدس من هجمة الاحتلال. وأكد مسؤول ملف القدس في حركة فتح حاتم عبد القادر أن «مدينة القدس كانت أكبر المتضررين من الانقسام، الذي شجع إسرائيل على التمادي في سياستها»، ولفت إلى أن المصالحة هي انتصار لقضية القدس وبمثابة الرسالة للجانب الإسرائيلي أن الشعب الفلسطيني لن يصمت حيال ممارساته في المدينة.

وبعد مرور أكثر من شهرين على توقيع الاتفاق، ورغم التفاؤل الذي ساد الأجواء المقدسيّة حينها، إلا أنّ شيئًا على أرض الواقع لم يتغيّر بدءًا من تعدّد المرجعيّات المعنيّة بشأن القدس داخل السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة نفسها، مرورًا بالانقسام العموديّ بين عمل الفصائل على الأرض، وصولاً إلى التصريحات الرسميّة وتنسيق المواقف السياسيّة بين مختلف الأطراف الفلسطينيّة.

واللافت للنظر في هذا الموضوع أنّ مواقف قادة الفصائل الفلسطينية المتعلقة بالقدس ظلت في دائرة

توصيف الأوضاع وحثّ الجهات المختلفة على العمل من دون تقديم خطواتٍ عمليّة محددة تنسجم مع الأجواء الإيجابيّة الجديدة المفترضة بعد توقيع اتفاق المصالحة. ولعلنا هنا نتوقف عند تصريحين من جملة التصريحات المتعلقة بالقدس التي صدرت عن المسؤولين والسياسيّين الفلسطينيّين خلال الفترة الماضية.

الأوّل لرئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال سلام فياض في 2011/6/27 خلال كلمته في مؤتمر نظمته وزارة الأوقاف في حكومة رام الله بعنوان «الوقف الإسلامي: الواقع والتحديات، والرؤية المستقبلية»، والذي قال فيه: «أن الهجمة الاستيطانية، وفي مدينة القدس بالذات، تظل هي الأخطر، لما تنطوي عليه من طمس وتغيير ممنهج لطابعها العربي الفلسطيني، ولتحويل القدس ومحيطها إلى بيئة طاردة للوجود الفلسطيني، المسيحي والإسلامي، فيها، ولعزلها بشكل تام عن محيطها الفلسطيني».

أمّا التصريح الثاني فكان لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل خلال كلمةٍ بثت عبر الفيديو للمؤتمر المنعقد في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، تحت شعار «سعياً للوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني»، والذي بدأت أعماله الأربعاء (6/29)، حيث أكد مشعل في كلمته على «ضرورة نصرة قضية القدس التي تمر في واحدةٍ من أشد مراحلها المظلمة، حيث تتواصل سياسات التهويد وطمس الهوية الإسلامية والعربية للمدينة المقدسة...»، مضيفاً «إن ذلك يرافقه انحياز دولي رسمي لهذه السياسات الصهيونية والممارسات التهويدية، وهذا يشكل الجانب الأشد قتامةً للقضية الفلسطينية ومقدساتها».

من الواضح أنه إلى الآن ونحن نعيش مرحلة ما بين توقيع وتنفيذ المصالحة لم يطرأ تطور يذكر في مواقف وبرامج الفصائل الفلسطينية تجاه القدس، ولا تبدو هناك مؤشرات على تحديد برنامج جامع للدفاع عن القدس ومواجهة الهجمة التهويدية في ظل تباين الرؤى السياسية أصلاً، خاصة أننا لا نظن أن هذا التباين سيزول إذا ما تمّ تنفيذ اتفاق المصالحة لأسباب تتعلق باختلاف البرامج السياسية والسلوك الميداني لدى الفصائل ما يعني استمرار تشتت الجهود بل تناقضها أحياناً.

وهذه الحالة تنسحب على ما بعد الانتخابات المقبلة أيضًا فبغضّ النظر عن الرابح والخاسر فيها، يبقى الوجود الفلسطينيّ السياسيّ في مدينة القدس وجودًا رمزيًّا ومعنويّاً، وتبقى قدرة الفصائل

محدودة في تغيير وجهة المعركة في القدس لمصلحة أهلها ما لم يشكل الفلسطينيون مرجعية حياتية حاضنة لأهل القدس قادرة على مخاطبة همومهم وحل مشاكلهم وقيادتهم لمواجهة الحملة التهويدية التي يتعرضون لها.

القدس: عن مكانة المدينة، وواقع المكان:

نظر الكثيرون لما جرى من اعتبار اليونسكو على موقعها أن القدس عاصمة «إسرائيل» ثم تراجعها، على أنها معركة من معارك الدفاع عن القدس، أو جبهة سياسية نجحت القوى الإسلامية والعربية بالدفاع فيها عن المدينة المقدسة ومكانتها وهويتها. وغفلوا، أو غفّلوا، عن معركة أخرى، تجري على الأرض منذ شهور وسنين، وتشتدّ هذه الأيام بقوة وقسوة على أهل المدينة وهويتها، لتهدّدها أكثر من أي وقت مضى.

فقد امتلأت صفحات وسائل الإعلام بعشرات الأخبار عن الإدانات والأخذ والرد، وتسابقت الشخصيات والأحزاب والجهات الرسمية المعنية على الإدانة ثم على الإشادة والتأكيد بمكانة القدس وبموقف المنظمة الدولية؛ مقابل أننا بالكاد سمعنا خبراً عن ما يتهدد جسر المغاربة أو عن اشتباكات العيسوية وسلوان، والاعتقالات الجارية هناك على مدار الأسابيع الماضية، وإخطارات هدم المنازل في حي البستان، أو تمديد قرار منع لمّ الشمل لستة أشهر قادمة.

ومكانة القدس وهويتها لا يحددها موقف المنظمة الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتي من المفترض أن نكون قد أصبحنا جدّ واعين لهامشية دورها وضعف «شرعيتها» إذا لم تستند إلى قوة أو طغيان. وها نحن اليوم بعد مرور أكثر من ستين عاماً على قيام الاحتلال الإسرائيلي، ما نزال «منتصرين» في حفظ اسم القدس عاصمة لفلسطين في كتبنا التاريخية والجغرافية وفي خطاباتنا السياسية ومطالبنا المستقبلية؛ ونحن نشهد سلبها بأمّ أعيننا، شارعاً تلو شارع، وبيتاً تلو بيت، ومعلماً تلو معلم.

ثورات الربيع العربي اليوم، هي على الأرجح من «خير» ما «شغلنا» عن قضية القدس؛ لكن فسحة الوقت والاهتمام التي منحناها لقرار اليونسكو، كانت أجدر لو تكون ثابتة في جداولنا اليومية للمدينة نفسها، لا لجدل حول كمالية بالكاد تقدّم أو تؤخر شيئاً في صراع الأرض والسكان والهوية؛ الصراع القائم في مدينة هي أساس هويّتنا وحريتنا. هذه المساحة كانت لتكون أعظم لو منحناها لعائلة مقدسية كعائلة خليل الدبش التي أجبرت «الأسبوع الماضي» على هدم منزلها لتتشرّد في أرضها، وبين أفرادها 12 فرداً قاصراً؛ أو لأهل الطفلة عبير، ابنة العشر سنوات، والتي قتلت على طريق عودتها من مدرستها برصاص جندي استهدفها، رفضت سلطات الاحتلال أصلاً النظر في دعوى ضده؛ أو، لمتحف تسميه دولة الاحتلال «متحف التسامح» وتقيمه على أرض مقبرة

عملت سلطاته على تجريف أجساد الأموات منها ليلاً على مدى سنوات؛ أو عن نواب ووزراء، لا يُمْنَعُونَ فقط من ممارسة حقوقهم السياسية أو صلاحياتهم، بل يُمْنَعُون من السكن في مدينتهم وبين أهلهم وأطفالهم، وكل ذلك على مرأى ومسمع من العالم... وكل ذلك مما استعرضته «بسرعة» من مجريات أسبوع واحد فقط من عمر القدس «العتيقة»، الشامخة رغم كل الألم.

وبالعودة إلى قرار اليونسكو، و «حرص» المنظمة على أن موقفها بخصوص القدس ثابت من حيث «وجوب حلها ضمن مفاوضات الحل النهائي» (وليس على أنّها مدينة محتلّة) مع تأكيدها على «القيمة العالمية لتراث وثقافة مدينة القدس القديمة» فإنه من الواجب التذكير بما يلي:

- بخصوص موقف المنظمة والمنظمات الدولية «المحايدة» الأخرى: فلطالما عاملت هذه المؤسسات بحياديتها «الظالم والمظلوم» بميزان واحد، بل بدّت في كثير من الأحيان «حقّ» المحتلّ بالحياة «الكريمة» على أرض صادرها بغير حقّ، على حقّ صاحب الأرض اللاجئ بالعودة أو حتى بأساسيات «اللجوء الكريم»، بل وعلى حقّ صاحب الأرض المقيم فيها بحياة آمنة وعادلة؛ وحفظت الأول وردّدته حتى «حفظناه»، وهمّشت الثاني وأهملته حتى كدنا ننساه. أمّا منظمة اليونسكو تحديداً، فلا ننسى أنها وضعت المسجد الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال بن رباح على قائمة التراث اليهودي، متجاهلة الحق الفلسطيني، وكأنها بذلك تؤكد شكوى لسان حال الفلسطينيين من «منظمات الشرعية الدولية» وهم يقولون: «لمين تشكي وغريمك القاضي؟».

وبرغم كل هذه المواقف، فإننا لا نزال نتعامل مع المنظمات الدولية بنظرة «طالب الرضا» لا بمنطق قوة صاحب الحقّ، ونمطرها بكثير من الاهتمام، تقابلنا إزاءه بنوع من المكابرة والتعالي؛ في ظل خضوعها للعديد من أشكال السيطرة الثقافية –غير المباشرة في معظمها– لصالح الاحتلال الإسرائيلي والعقيدة الصهيونية.

ألم يحن الوقت، اليوم، وفي عصر اعتزازنا بثوراتنا التي بدأت تحررنا من تبعية عشناها لسنوات، أن نتحرر أيضاً من تبعيتنا لهذه المؤسسات وأن نسعى لاسترداد حقوقنا بأيدينا وبجهودنا؟ ... أو حتى إلى أن نتمرّد في سبيل هذا الحق على من أجحفونا إياه، لعلهم بذلك يدركون فداحة خطئهم، وينظرون لنا نظرة احترام وندية، لا نظرة استخفاف واستغلال وسذاجة سياسية؟

- بخصوص مدينة القدس القديمة: والتي عبّرت المنظمة عن «تقديرها» لتراثها وثقافتها، فإنه لا يخفى على المنظمة ما تعيشه هذه المدينة من حملات تهويد شرسة طالت هويتها وتراثها، المعنوي والفعلي، من منازل ومعالم وبوابات، بل وحتى المقابر ورفات الأموات. ولعلّ الكثيرين من مسؤولي المنظمة تلقوا دعوات -وزاروا بالفعل- «مدينة داود» التي تروّج لها سياحة سلطات الاحتلال في المدينة، وهي مدينة مبنية بالكامل تحت الأحياء والمنازل الفلسطينية في البلدة القديمة، يختلط فيها التاريخ الحقيقي بالمزيّف، والآثار الأصلية بالآثار «المبنية»، في محاولة لتغيير التاريخ وفرض هوية إسرائيلية على المدينة العربية. وإذا كان موقف المنظمة داعماً للحقّ العربي الفلسطيني في قضية هدم جسر باب المغاربة، فإننا نتمنى أن نرى ترجمة فعلية لهذا الموقف على الأرض في ظل التهديد القائم؛ كما نتمنى أن نشهد متابعة حثيثة من المنظمة لقضايا لا تقل أهمية، كهدم المنازل العربية في حي الشيخ جراح والبستان، ومقبرة مأمن الله؛ وأن تتحول هذه القرارات لتنتج إجراءات على الأرض من شأنها ردع ممارسات الاحتلال في مجال التهويد الثقافي وسرقة التراث المقدسي وتزويره.

- بخصوص الجهات التي تسابقت إلى استنكار موقف المنظمة من المدينة: إنه حان الوقت لتجاوز الاستنكار إلى الفعل، وإلى المتابعة الدائمة والحريصة لما يحدث في المدينة من ممارسات وانتهاكات وتجاوزات يرتكبها الاحتلال، حيث إنها بلا شكّ أهمّ من متابعة «الخطاب واللهجة» الدولية تجاه المدينة. كما نذكّرهم بالحاجة الماسّة لدعم أهل المدينة بالكلمة والفعل، في صمودهم أمام الاحتلال، لأن القدس أمانة عربية وإسلامية بل وعالمية، في مكانتها ورمزيتها. وأهل القدس اليوم أكثر من أي وقت مضى، يشعرون أنهم وحيدون في المعركة، فماذا سيكون شعورنا لو أفقنا ذات صباح على عشرات الإدانات والاستنكارات لقرار هدم منزل واحد في حي الشيخ جراح؛ هل كان تجرأ الاحتلال على تسليم إخطارات هدم المنازل بالعشرات كما يفعل اليوم في حي البستان في البلدة القديمة في القدس مثلاً؟ وماذا لو امتلأت أصداء إعلامنا بتناقل أخبار أطفال القدس، الشهداء الذين يبقى قاتلوهم بدون محاكمة، والأسرى أو المبعدين قيد الإقامة الجبرية خارج مدينتهم وبعيداً عن أحضان أهلهم بتهمة «رمي الحجارة»، أو حتى «العاديون» منهم، الذين نظنهم مثل أطفالنا، لكنهم لا يملكون مكاناً آمناً للعب أو مدرسة جيدة لتلقي علومهم أو حضناً دافئاً للعائلة، فقط لأنهم قرروا أن يحموا بدلاً منا المدينة المقدسة؟ هل لو أننا قرأنا قصصهم ليلاً نهاراً وعلمناها

لأطفالنا، وحملناها في المحافل الدولية، هل كنّا شهدناها تتكرر كل يوم؟ وهل أطفال المستوطنين القادمين من الهند وروسيا والسودان وأثيوبيا أعزّ في نظر العالم؟ وهل هم أكثر حقاً في القدس من أطفالها، أم أننا نحن فقط من نعجز عن إعطاء الأخيرين حقهم من الحياة أو من «الحياة بعد الموت»، إذ تظل في أذني كلمات حاجة مقدسية نذرت حياتها لقضية مدينتها: «العمر فاني، والكلمة بالذكر عمر تاني».

ولن نطيل «بالذكر» هنا كثيراً، فما ذكرناه كافٍ، بل لعلّه قليلٌ في ميزان ما يجري في القدس من تهويد ومعركة وجود مستمرة؛ وقليلٌ أيضاً إذا ما قارنّاه بما يخصصه الإسرائيليون -خاصة الجرائد والمواقع الإخبارية اليمينية- للقدس من عشرات الأخبار أسبوعياً، عن ما يحدث فيها من أمور تكون أحياناً جدّ تافهة، لكنهم يتابعوها من باب الأهمية التي يولونها لمكان حدوثها الجغرافي فقط. ولن تكتحل أعيننا بأخبار التحرير إلا بعد أن نكون «عميناها» من متابعة أخبار المعاناة والصمود، كما أننا لن نعرف أبداً طعم الحرية، إلا بعد أن نكون عرفنا شيئاً من معاني الدعم الحقيقي لمن يخوضون المعركة على الأرض.
والأخيرون، بالطبع، ليسوا في أروقة اليونسكو، ولا في سطور قراراتها.

سكان دولة الاحتلال يرفضون التنازل عن القدس ولا يرغبون بالعيش فيها:

مع حلول الذكرى الـ 44 لاحتلال شرقيّ القدس، أجرت القناة الأولى في دولة الاحتلال استطلاعاً للرأي حول موقف المجتمع «الإسرائيليّ» من الاستيطان في القدس ومن التنازل عن أجزاء منها في إطار تسويةٍ سياسيّة مستقبليّة مع الفلسطينيّين، وقد أظهر الاستطلاع رفْضَ غالبية «الإسرائيليين» تقسيم مدينة القدس، حيث رفض 66 % التنازل عن أجزاء من المدينة المقدسة للفلسطينيين أو تقسيمها، حتى ضمن اتفاقية سلام مع الجانب الفلسطيني، فيما أبدى 23% فقط من المشاركين في الاستطلاع استعداداً للتنازل عن بعض أحياء شرق القدس أو الأحياء العربية كافة في المدينة. كما عارض 73 % من المستطلعين الإشراف الدولي على الأماكن المقدسة في شرقيّ القدس ضمن إطار اتفاق سلام مع الفلسطينيين، مقابل تأييد بلغت نسبته 21 %.

ورداً على سؤال حول وقف البناء الاستيطاني أو الاستمرار فيه في مدينة القدس، بما فيها شرق القدس، فقد أيد 67 % من المشاركين في الاستطلاع الاستمرار في البناء في أنحاء المدينة كافة ، في حين أيد 23 % وقف البناء. وقد رأى 91 % من المشاركين في الاستطلاع بأن مدينة القدس يجب أن تكون عاصمة دولة إسرائيل، في حين أيد 4 % أن تكون مدينة تل أبيب هي العاصمة، في الوقت الذي لم يبدِ 5 % موقفهم تجاه هذا الموضوع.

هذه النتائج جاءت متوافقة مع استطلاع آخر للرأي أجراه مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة في نفس المناسبة، أظهر أن حوالي 85 % من سكان دولة الاحتلال يؤيدون فكرة إبقاء القدس موحدة تحت سيطرة دولتهم، فيما أكّد 75 % معارضتهم لنقل السيطرة على المسجد الأقصى المبارك للفلسطينيين.

لكن في الوقت نفسه الذي يُجمع فيه سكان دولة الاحتلال على تمسّكهم بالقدس «موحّدة»، أظهر استطلاعٌ للرأي نشرته صحيفة يديعوت أحرنوت أنّ 15 % من سكان دولة الاحتلال فقط يرغبون في واقع الأمر بالعيش في مدينة القدس.

وتظهر هذه الأرقام أنّ هناك إجماعًا في دولة الاحتلال على بقاء القدس «عاصمة موحدة» تحت السيطرة والسيادة الإسرائيليّة حتى في إطار أي تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين والعرب، وبالتالي فإنّ توجه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وموقفه المتشدّد من القدس لا يعكس موقفه

فقط، وإنّما يعكس المزاج الشعبيّ العام، ما يعني أنّ موقف أيّ حكومةٍ مستقبليّة سيكون مطابقًا لموقف الحكومة الحاليّة إن لم يكن أكثر تشدّدًا.

وهي تظهر أيضًا أنّ الموقف من القدس بالنسبة لمجتمع الاحتلال هو موقفٌ أيديولوجيّ بالدرجة الأولى ولا يعتمد على مصالح أو منافع شخصيّة، فالقدس ليست مدينةً مغريةً للعيش فيها من الناحية الاقتصاديّة أو الخدميّة إذا ما قورنت بالمدن الأخرى وعلى الأخص «تل أبيب»، ومع ذلك فإنّ الغالبيّة تتمسك بها لما لها من رمزيّة دينيّة وقوميّة.

وهذا الموقف لا بد من أخذه بعين الاعتبار عند التعامل مع مسألة القدس في إطار أيّ مشروعٍ سياسيّ فلسطينيّ، لأنّ المراهنة على التغيّر السياسيّ في دولة الاحتلال أو على أيّ تسوية مستقبليّة حول القدس تُعيد تغيير الأمر الواقع، يُعدّ تعلقاً بآمال بعيدة المنال، فالاحتلال متمسّك بسيطرته على المسجد الأقصى والأحياء العربيّة قبل تمسكه بالأحياء اليهوديّة، لأنّ المسألة بالنسبة له صراعٌ على الهويّة والسيادة وليست صراعًا على الموارد والمكتسبات.

وهذا ما يجب أن يكون عليه الحال على الجانب الفلسطينيّ أيضًا فالمسألة ليست مسألة إدارة الشؤون المدنيّة للسكان العرب في مدينة القدس، أو السماح بدخول المصلين إلى المسجد الأقصى أو حتى وقف الحفريّات حوله وأسفل منه، بل المسألة في جوهرها هي من يملك المدينة ومن له الحقّ في ذلك، وما هي الهويّة النهائيّة للمدينة فهل هي مدينة مقدّسة عربيّة وإسلاميّة أم هي «العاصمة الموحدة للشعب اليهودي»، ولا يُمكن للمدينة أن تكون الأمرين معًا.

نواب القدس ووزيرها السابق: الشرعية في مواجهة الاحتلال:

مع بداية شهر تموز/ يوليو 2011، يكون قد مرّ عام على اعتصام نوّاب القدس ووزيرها السابق؛ عامٌ كان حافلاً بالزيارات والوفود التضامنية والفعاليات، من دون أية ترجمة فعلية على أرض الواقع تعيدهم إلى مدينتهم وبيوتهم. ولم تختلف الأشهر الثلاث الأخيرة في واقعها «التضامني» عن سابقاتها، على الرغم من تكثيف التغطية الإعلامية للفعاليات التضامنية المختلفة، ولقضية النواب، الذين تنقل تصريحاتهم انتظارهم الذي طال لتحقيق الكثير من الوعود التي سمعوها من مختلف الجهات. في المقابل، لم تبشّر التطورات القانونية في متابعة الالتماس الذي قدّمه النواب لدى محكمة العدل الإسرائيلية العليا بأي أمل جديد.

فقد أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا بتاريخ 2011/5/17 قراراً بتأجيل النظر في الالتماس المقدّم من النواب والوزير السابق، ضد قرار سحب المواطنة منهم؛ وهي خطوة بارزة على الرغم من فراغ مضمونها، إذ أنها الجلسة الأولى للمحكمة للنظر في الالتماس الذي قدّمه النواب والوزير منذ عام 2006. ويؤكد النواب والوزير السابق على أنهم «لا يرتجون عدالة من محكمة تابعة لدولة الاحتلال الإسرائيلي»، لكنهم يأملون في عدالة المجتمع الدولي والضغط بذلك الاتجاه في سبيل إجبار الاحتلال على التراجع عن قرار إبعادهم. وقد أكّد محامون ومختصون في شؤون القانون الدولي والإسرائيلي أن السلطات الإسرائيلية لا يحقّ لها سحب الإقامة الدائمة من المقدسيين، باعتبار القدس مدينة محتلة وتسري عليها القوانين الدولية لا قوانين دولة الاحتلال.

كما أكّد محامون من الحملة الدولية ضدّ سحب الإقامة للفلسطينيين من القدس، في ورشة عمل متخصصة عقدت من أجل النواب المقدسيين، أن الحملة ستتوجه للمحاكم الدولية للحيلولة دون تنفيذ قرار سحب هويات النواب والوزير الأسبق، وذلك بعد استنفاد كافة الاجراءات القانونية الإسرائيلية –كما تنصّ القوانين الدولية. وستعقد الجلسة القادمة لمحكمة الاحتلال الإسرائيلي في أواخر تموز/ يوليو الحالي (2011).

وبالعودة إلى ذكرى مرور عام على بدء الاعتصام، فقد عقد النواب والوزير السابق مؤتمراً صحفياً في خيمة اعتصامهم بالشيخ جراح، حضره عدد من الشخصيات الإسلامية والمقدسية؛ وشارك فيه النائب المبعد محمد أبو طير عبر الهاتف من رام الله. كما صدرت العديد من المواقف العربية والإسلامية المذكّرة بقضيتهم والمنددة بالموقف الإسرائيلي في هذا الخصوص؛ في حين اقتصرت المواقف الدولية على وفود التضامن وزيارات خيمة الاعتصام، غير الرسمية بمعظمها، والتي هي مستمرّة منذ بداية الاعتصام.

أبرز المواقف السياسية صدرت عن الأطراف الفلسطينية، حيث عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة بمناسبة مرور عام على قضيتهم؛ وصدرت بيانات وتصريحات سياسية بموضوعهم عن الحركة الإسلامية في الخط الأخضر ورئيسها الشيخ كمال الخطيب، وحركة حماس ورئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، والأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية. كما أقيمت فعاليات تضامنية مختلفة في غزة ورام الله، إلى جانب أسبوع التضامن الذي أقيم بجانب الخيمة ذاتها في القدس على مدى أسبوع (1-2011/7/7). ونشير هنا إلى أنّ الذكرى كانت شبه غائبة عن الموقف السياسي العربي سواء على المستوى الفردي كدول أو على المستوى الجماعي ممثلاً بالجامعة العربية؛ وكذلك على المستوى الإسلامي، الفردي، والجماعي ممثلاً بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ويبدو أن الخيام أصبحت جزءاً لا يتجزأ من معالم نضال المقدسيين، على الرغم مما يتخلل العيش فيها من صعوبات، إذ يفتقد النواب لخصوصياتهم في الحياة، ولا يستطيعون رؤية عائلاتهم إلا مع وفود المتضامنين؛ لكنهم من جهة أخرى يشعرون بالمواساة –على الرغم من طول فترة انتظارهم– بسبب ما تؤديه هذه الخيمة من دور في تعريف العالم بمعاناة الفلسطينيين، والمقدسيين تحديداً، إلى جانب التعريف بقضية النواب.

ويعتبر الاعتصام الحالي للنواب الأطول من نوعه منذ الاحتلال الإسرائيلي لشطري القدس سنة 1967، حيث لم يكن بإمكان المعتصمين مغادرة الخيمة ولو لدقيقة واحدة، خوفاً من اعتقالهم كما حدث للنائب محمد أبو طير الذي أبعد إلى رام الله. وبسبب هذه العزلة المفروضة على النواب،

صارت الخيمة إلى جانب دورها التضامني، مقراً اجتماعياً وثقافياً، ففيها رأى اثنان من النواب طفليهما الجدد لأول مرة، كما أنها كانت المحطة الأولى للأسير المحرر فواز بختان فور الإفراج عنه، وللطفلة ديمة عطون بعد ولادتها وخروجها من المستشفى (ابنة شقيق النائب أحمد عطون).

كما أنها شهدت إقامة الندوات الحوارية والسياسية، عن المصالحة الفلسطينية والثورات العربية؛ ومن بين جنباتها شارك النواب هاتفياً بالعديد من الفعاليات والمؤتمرات في فلسطين وخارجها. وعلى الرغم من الظروف المعيشية الصعبة التي يتحملونها، لا يزال النواب المقدسيون والوزير السابق يعبّرون عن قدرتهم على الصمود، إذ يفضّلون هذه الظروف الصعبة، والتي هي «أصعب من السجن» بحسب وصفهم «إذا ما كان المقابل هو الإبعاد مثلما حدث مع أبو طير. ... نشعر بأننا حققنا انتصارا مهماً بمنع إبعادنا.. هذه هي معركتنا الآن».

وللتذكير، فقد أصدرت قوات الاحتلال قرارها بإبعاد النواب المقدسيين الثلاثة، محمد طوطح، وأحمد عطون، ومحمد أبو طير، والوزير الأسبق، خالد أبو عرفة، بسبب آرائهم وتوجهاتهم السياسية، بعد فوزهم في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006. ويقول النواب أن هذه القضية هي ليست قضيتهم فقط ، بل قضية أكثر من ثلاثمئة شخصية مقدسية مهددة بالإبعاد التعسفي الذي تهدد به السلطات الإسرائيلية الناشطين السياسيين في القدس المحتلة.

مؤسسة القدس الدّولية
al Qods International Institution (QII)

القدس.. نحميها معًا... نستعيدها معًا
Together we Safeguard al Quds

General Directorate - Lebanon
Lebanon - Beirut - Hamra
Sarolla Bldg.11th Floor
Office:+961 1 751725
Fax : +961 1 751726
P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
www.alquds-online.org

الإدارة العامة - لبنان
لبنان - بيروت - شارع الحمرا
بناية السارولا - الطابق 11
هاتف : 751725 1 961+
فاكس : 751726 1 961+
ص.ب: بيروت - الحمرا 113/5647
info@alquds-online.org

مكتب سورية
دمشق - شارع البرازيل
مقابل فندق أمية
تلفاكس: 3318194/5/6 11 00963
ص.ب. : 30715 دمشق - سورية
qiisyria@alquds-online.org
alquds@alcola.sy

مكتب اليمن
صنعاء - الدائري- الجامعة الجديدة
هاتف:560216/7 1 00967
فاكس : 560211 1 00967
ص.ب: 13950
qiiyemen@alquds-online.org
quds57@hotmail.com

مكتب مصر
القاهرة - مدينة نصر
شارع نجاتي سراج- أحمد الزمر
أمام جمعية الوفاء والأمل
ص.ب.: 6أ
تلفاكس: 0020222754598
qiiegypt@alquds-online.org

مكتب فلسطين
غزة - النصر
شارع عزالدين القسام
برج الكرمل الطابق الثامن
تلفاكس: 009702821966
ص.ب: 1381
qiipalestine@alquds-online.org

مكتب الكويت
الكويت العاصمة
الزهراء- شارع47
هاتف:99393667 00965
qiikuwait@alquds-online.org

مكتب ماليزيا
A-5- 10 daman putera
jalan jernai 3/ 2 medan
daman 53100 kuala lumpur
60123985190
mohammadmakram@gmail.com
m_mkrm@hotmail.com

مكتب الجزائر
الجزائر العاصمة
شارع زيغود يوسف - الجزائرية
هاتف: 0021321730404
فاكس : 0021321730505
qiialgeria@alquds-online.org

مكتب السودان
الخرطوم - شارع عبيد ختم
رقم العقار-17 مربع65
هاتف: 00249-155122662
فاكس: 00249-1551122661
ص.ب: 11474 جمهورية السودان
alquds-sudan@maktoob.com

مكتب جزر القمر
انسندرا- مورني
جزر القمر
هاتف: 002697631386
comores@alquds-online.org

مكتب جنوب إفريقيا
Alquds Foundation First flr,1 str, Athlone
p.o. box: 446 - athlone, 7760
Cape Town, South Africa
Tel : 002721 696 6545
Fax: 002721 696 6469
info.cpt@alquds.za.net